

قياس وتحليل الأداء المالي للبنوك التجارية الخليجية باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية  
المضافة (EVA) خلال الفترة (2011-2019)

Measuring and analyzing the financial performance of Gulf  
commercial banks using the economic added value index (EVA) during  
the period (2011-2019)

خميسي قايدى

جامعة برج بوعريش، الجزائر  
khemissi.g@univ-bba.dz

هيبه مزعاش \*

جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر  
hiba.mezeaache@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/07/21

تاريخ الاستلام: 2021/05/16

**Abstract:**

After the economic value-added index gained great importance in measuring financial performance in the recent period, this study came with the aim of measuring and analyzing the financial performance of Gulf commercial banks for the period 2011-2019 using this modern indicator and relying on the descriptive and analytical approach.

This study concluded that the Gulf commercial banks enjoy good financial performance based on the annual reports of the sample banks and the results given by the economic value-added index. The latter also takes into account the costs of capital in its two parts, the owner and the borrower, and allows demonstrating the bank's ability to achieve and maximize shareholder value. The economic value-added indicator helps in overcoming the conflict of objectives of the various stakeholders with the bank and transforming the accounting information into economic facts that can be well understood by non-financial managers in order to make sound decisions within the bank.

**Keywords:** Financial performance; Economic value added index; Gulf commercial banks; Annual reports of the sample banks.

مستخلص:

بعد أن حصل مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة على أهمية كبيرة في قياس الأداء المالي في الفترة الأخيرة جاءت هذه الدراسة بهدف قياس وتحليل الأداء المالي للبنوك التجارية الخليجية للفترة 2011-2019 باستخدام هذا المؤشر الحديث وبالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت هذه الدراسة إلى أن البنوك التجارية الخليجية تتمتع بأداء مالي جيد بناءً على التقارير السنوية لبنوك العينة والنتائج التي أعطاها مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، كما يُراعى هذا الأخير تكاليف رأس المال بشقيه المملوك والمقترض، ويسمح بإظهار قدرة البنك على تحقيق وتعظيم القيمة للمساهمين، إضافةً إلى أن مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة يُساعد في تجاوز تعارض الأهداف مختلف الأطراف ذات المصلحة مع البنك وتحويل المعلومات المحاسبية إلى حقائق اقتصادية يُمكن فهمها جيداً من قبل المديرين غير الماليين بُغية اتخاذ القرارات السليمة داخل البنك.

كلمات مفتاحية: الأداء المالي؛ مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة؛ البنوك التجارية الخليجية؛ التقارير السنوية لبنوك العينة.

JEL Classification Codes : G21; G24; D12

\* المؤلف المراسل.

## مقدمة:

تحظى عملية قياس وتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية بأهمية بالغة لما لها من دور في تحقيق كفاءة استخدام الموارد المتاحة، وإبراز مختلف نقاط القوة لتعزيزها ونقاط الضعف لمعالجتها، من أجل تحقيق الأهداف المُخطَّط لها في ظل ما هو متاح للبنك من إمكانيات.

لذلك تتعدد نظم ومؤشرات قياس وتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية والمؤسسات المالية والتي من بينها المؤشرات التقليدية التي استُخدمت على نطاق واسع لفترة معتبرة من الزمن، لكن بعد تطور نشاط البنوك التجارية أصبحت هذه الأخيرة بحاجة إلى طرق أخرى أو طرق متممة للمؤشرات التقليدية لتجاوز النقص الذي بها، الأمر الذي دفع بالباحثين والمهتمين للبحث عن أساليب ونظم حديثة لقياس وتقييم الأداء المالي تعتمد في أساسها على خلق القيمة خاصة للمُلاك الأمر الذي سمح بظهور عدة مؤشرات حديثة، من أحدثها وأهمها مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة الذي يعتبر أحدث فكرة مالية ظهرت لحد الآن، فتكمن أهمية هذا المؤشر في أنه نموذج بسيط، سهل الفهم والقراءة يتم من خلاله احتساب الدخل بشكل يجمع بين المفهوم الاقتصادي والمحاسبي للدخل المفصح عنه في الكشوفات المالية.

من هذا المنطلق ستركز هذه الورقة البحثية على قياس وتحليل الأداء المالي للبنوك التجارية الخليجية باستخدام المؤشر الحديث أي مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة خلال الفترة المحددة من سنة 2011 إلى 2019، لذلك يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة كما يلي:

ما مستوى الأداء المالي للبنوك التجارية الخليجية باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة؟

## الأسئلة الفرعية:

للإحاطة بالإشكالية الرئيسية تتبادر إلينا مجموعة من التساؤلات الفرعية نوردها فيما يلي:

- ما هي أبرز الطرق المستخدمة في قياس مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في البنوك التجارية؟
- هل تعتبر تكلفة رأس المال وصافي الأرباح التشغيلية العناصر الأساسية التي تراعى عند حساب مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة؟

## فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية ننتقل في دراستنا من الفرضيات التالية:

- يحظى مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة بطريقتين أساسيتين لحسابه، يتم الحصول على معلومات بشأنها من القوائم المالية المتمثلة أساساً في الميزانية وجدول حسابات النتائج للبنوك التجارية؛
- تعتبر تكلفة رأس المال وصافي الأرباح التشغيلية العناصر الرئيسية التي لا بد لأي بنك تجاري مراعاتها وتحديدها لحساب مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، فتواجد هذين العنصرين يعكس المفهوم الأساسي لمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة والغاية من اعتماده في البنوك التجارية.

## أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- تبيان أهمية قياس وتحليل الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام المؤشرات الحديثة؛
  - التعرف على مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة كمدخل جديد لقياس الأداء المالي؛
  - التعرف على مستوى الأداء المالي للبنوك التجارية الخليجية خلال الفترة 2011-2019.
- منهجية الدراسة:

بغية بلورة تصور واضح يساعد على تجاوز الإشكالية والإجابة عن التساؤلات المطروحة، اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجزء المتعلق بالجانب النظري لقياس الأداء المالي باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج التحليلي في الجزء التطبيقي من هذه الدراسة التي اشتملت على عينة من البنوك التجارية الخليجية، عن طريق تحليل البيانات المالية اللازمة المتحصل عليها من القوائم المالية المتاحة.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

- بوخلخال خالد سيف الإسلام، بن ثابت علاء، قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة والتقليدية ودراسة فعاليتها في خلق القيمة: دراسة حالة مجمع صيدال خلال الفترة 2009-2019: (بن ثابت، 2021).

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات التقليدية المتمثلة في (BFR)، (ROE، ROA، ROI، EPS، ROS) والمؤشرات الحديثة المتمثلة في EVA و MVA، مع تحديد قدرتها وفعاليتها في شرح التغير في الأداء المالي لمجمع صيدال خلال الفترة 2009-2019 الناشط في بورصة الجزائر باستخدام دراسة إحصائية لتحديد العلاقة بين المؤشرات التقليدية والحديثة.

توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن المؤشرات التقليدية حتى ولو اجتمعت تعطي قصور في القراءة المالية لانفتقادها أدوات المقارنة والأدوات التي تبين الصحة المالية للمؤسسة، بالإضافة إلى تغلب مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة على باقي المؤشرات المستخدمة في الدراسة في تفسير الأداء المالي للمجمع نظرا لكونه يعتمد على تحديد التكاليف والعوائد ومدى مساهمتها في تحقيق الربح الاقتصادي من جراء توظيف الأموال التي يتبين من خلالها هل وظفت الأموال بطريقة مثلى أم لا؟.

تتفق دراسة بوخلخال وبن ثابت مع دراستنا في أن كل منهما اعتمد على مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في قياس الأداء المالي للبنوك التجارية، كذلك كلتا الدراستين توصلت إلى تفوق مؤشر القيمة

الاقتصادية المضافة في تفسير التغير الحاصل في الأداء المالي، إلا أن الاختلاف الحاصل بين الدراستين تمثل في تناول دراسة بوخلخال وبن ثابت لمختلف المؤشرات التقليدية والحديثة في قياس الأداء المالي بخلاف دراستنا التي ركزت فقط على مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة لوحده كمؤشر حديث لقياس الأداء المالي، كما ركزت هذه الدراسة على معرفة الأداء المالي لمجمع صيدال بخلاف دراستنا التي حاولت معرفة الأداء المالي للبنوك التجارية الخليجية خلال الفترة 2011-2019.

الدراسة الثانية:

- حجاج نفيسة، حجاج صليحة، زرقون محمد، دراسة قدرة المؤشرات التقليدية والحديثة في تفسير عوائد الأسهم "دراسة حالة الشركات المدرجة في بورصة قطر للفترة 2010-2015: (حجاج، 2018). هدفت هذه الدراسة إلى اختبار قدرة مؤشرات الأداء التقليدية (ROE&ROA) مقارنة بـ EVA وMVA في تفسير التغير في عوائد الأسهم، لعينة مكونة من 30 شركة مدرجة في بورصة قطر للفترة 2010-2015، ومعالجتها باستخدام نماذج الانحدار الخطي البسيطة، المتعددة، اختبارات الاستقرار وكذلك اختبار BDS لفحص الكفاءة عند المستوى الضعيف.

أظهرت نتائج التقدير وجود علاقة إيجابية بين جميع مؤشرات الأداء المالي التقليدية والحديثة المدروسة وعائدات الأسهم باستثناء المؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، حيث تفوقت المؤشرات التقليدية على عوائد الأسهم بنسبة تفسير بلغت 44.6% مقارنة بمؤشرات حديثة لم تتجاوز 30%. بالإضافة إلى ذلك تم التوصل إلى أن سوق بورصة قطر ليست فعالة عند المستوى الضعيف.

تتفق هذه الدراسة ودراستنا في أن كل منهما يبحث في اختبار قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في قياس الأداء المالي، إلا أن الاختلاف بين الدراستين كمن في اعتماد هذه الدراسة على المؤشرات التقليدية ومؤشر القيمة السوقية المضافة إلى جانب مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، تطبيق الدراسة على عينة من المؤسسات النشطة في بورصة قطر بخلاف دراستنا التي ركزت على مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة وطبقت على عينة من البنوك التجارية الخليجية، كما أن الاختلاف الأساسي كان في نتائج الدراسة حيث أثبتت هذه الدراسة فشل مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة بخلاف دراستنا التي أثبتت كفاءة هذا المؤشر وقدرته على تفسير التغير الحاصل في الأداء المالي لعينة الدراسة.

الدراسة الثالثة:

- Koç Feden, **Economic Value Added Approach in Measurement of Financial Performance: An Investigation on Economic Added Values of Holdings and Investment Companies Processed in BIST 100 in Turkey:** (Koç, 2017)

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة منهج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، كمنهج قياس الأداء على أساس القيمة وحسابه من خلال الطرق المستخدمة لقياس الأداء المالي، لذلك تم تقديم طلب لفحص ومقارنة 09 شركات قابضة واستثمارية متداولة في السوق المالية التركية من حيث القيمة الاقتصادية لها باستخدام القوائم المالية السنوية لمدة امتدت من 2012 إلى 2016.

توصلت هذه الدراسة عندما تم تقييم الشركات القابضة والاستثمارية المدروسة، أن شركة Hacı Ömer Sabancı Holding Joint Stock تتمتع بأعلى قيمة EVA حيث بلغت (787.415.407,65) ما خولها للحصول على أفضل أداء مالي من بين الشركات المدرجة في الدراسة، في حين أن شركة Eczacıbaşı Investment Holding Partnership Joint Stock لا يمكن أن تخلق قيمة لمساهميها بقيمة EVA التي تحققها (117.686.290,15) فهي قد استهلكت رأس مالها بدلا من أن تقوم بخلق قيمة.

نستطيع القول أن هذه الدراسة تشابهت مع دراستنا في البحث عن أهمية مقياس القيمة الاقتصادية المضافة كمؤشر حديث لقياس الأداء المالي للبنوك التجارية، إلا أن الدراستين اختلفتا في المؤسسات المالية التي تم معرفة أدائها المالي فدراستنا ركزت على تسع بنوك تجارية الخليجية بخلاف هذه الدراسة التي حاولت البحث في الأداء المالي لتسع شركات قابضة استثمارية عاملة في السوق المالي التركي.

#### الدراسة الرابعة:

– Prakash Pinto and others, An Evaluation of Financial Performance of Commercial Banks: (Prakash, 2017)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لثمانية بنوك تجارية نشطة في البحرين باستخدام المؤشرات التقليدية للفترة من 2005 إلى 2015، بالاعتماد على البيانات المتاحة في التقارير السنوية المنشورة، المواقع الإلكترونية للبنوك المعنية، دليل المستثمر، الصحيفة، النشرات الإخبارية للبنوك ومصرف البحرين المركزي، وباستخدام الانحدار وتحليل الارتباط واختبارات t لتحديد العلاقة بين المعلمات المالية المختلفة.

لتصل هذه الدراسة إلى مجموعة من نتائج تشير إلى أن الربحية لها تأثير على كفاية رأس المال والرافعة المالية، بينما لم تصادق الدراسة على العلاقة بين الربحية وكفاءة البنوك، كما أن تطبيق معدل كفاية رأس مال أعلى سيؤثر سلبا على ربحية البنوك، وقد يكون تأثير الأزمة المالية والنفطية قد أثر على الرافعة المالية للبنوك هناك من خلال الظلم في التأثير السلبي على ربحية البنوك.

تشابه دراستنا وهذه الدراسة في الهدف من الدراسة ألا وهو معرفة الأداء المالي للبنوك التجارية بالاعتماد على التقارير التي تصدر في هذا الصدد، إلا أن الاختلاف بين الدراستين تجسد في الأدوات المستخدمة في الدراسة حيث قامت هذه الدراسة باستخدام المؤشرات التقليدية والأساليب الإحصائية للوصول إلى نتائج بخصوص الأداء المالي أما دراستنا فقد اعتمدت على حساب المؤشر الحديث المستخدم في الدراسة (مؤشر

القيمة الاقتصادية المضافة) بناء على التقارير السنوية وتقارير البنوك المركزية لعينة الدراسة ثم تحليل النتائج المتحصل عليها للتعرف على الأداء المالي للبنوك الخليجية المدروسة.  
الدراسة الخامسة:

- Al-Gamaz Rawnaq Ziad, **Thair Adnan Kaddumi, Balanced Score Card Implementation and its Effect on Banks' Financial Performance: (Al-Gamaz, 2020)**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر بطاقة الأداء المتوازن وتطبيقها لوجهات نظرها الأربعة كمتغير مستقل (مالي (مالي)، عميل (C)، عمليات داخلية (IP)، ونمو وتطور ((GD)) على الأداء المالي المقاس بمتوسط سعر سوق الأوراق المالية للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، عن طريق توزيع استبيان على الأشخاص الرئيسيين مثل المديرين ورؤساء الأقسام، ومن بين هؤلاء كان 312 استبياناً صالحاً للتحليل.

توصلت نتائج الدراسة أن هناك تأثيراً ذو دلالة إحصائية لبطاقة الأداء المتوازن بمنظوراتها الأربعة (FIN و C و IP و GD) أو بشكل منفصل على الأداء المالي للبنوك، كما أن إدارة البنوك التجارية يجب أن تتبنى وتطبق بطاقة الأداء المتوازن نظراً لتأثيرها الإيجابي على الأداء المالي للبنوك والتركيز بشكل أكبر على احتياجات العملاء المتغيرة.

تشابهت هذه الدراسة ودراستنا في أن كل منهما تبحث في كيفية الرفع من الأداء المالي للبنوك التجارية وخدمة الأطراف ذات صلة بها، لكن الاختلاف بين الدراستين كمن في أن هذه الدراسة استخدمت بطاقة الأداء المتوازن كوسيلة لقياس وتقدير الأداء المالي للبنوك التجارية العمانية النشطة في البورصة، أما دراستنا فقد اعتمدت على مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة لتقدير الأداء المالي لبنوك العينة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك التجارية المدروسة وتقارير البنوك المركزية.

بعد التعرض للدراسات السابقة يمكن لنا القول بأنها تفيدنا في إثراء الجانب النظري وكذلك التعرف على الطرق المستخدمة فيها لحساب مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة ومعرفة مدى قدرة هذا المؤشر في تحقيق غرض الدراسة بالرغم من الاختلاف في اختيار المتغيرات التي يعتمد عليها الجانب التطبيقي، إلا أن دراستنا حاولت البحث في أفضلية مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في تفسير التغير الحاصل في الأداء المالي لعينة مختارة من البنوك التجارية الخليجية لفترة امتدت من 2011 إلى 2019 أي تسع سنوات وهي تعتبر فترة طويلة كافية تأخذ بعين الاعتبار جميع الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدول المختارة.

#### 1- الجانب النظري لقياس الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة:

بعد تزايد وتيرة الانتقادات الموجهة إلى البيانات المحاسبية في قياس الأداء المالي بسبب ما قد تحتويه من أخطاء أو تحريفات مقصودة أو غير مقصودة، ظهرت ضرورة استخدام المفاهيم الاقتصادية لتقدير وقياس

الأداء المالي للبنك من قبل معظم الباحثين، ومن بين أهم المفاهيم الاقتصادية المذكورة في هذا الصدد نجد مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة الذي يُعرف أيضا بالريح الاقتصادي أو الريح المتبقي.

### 1-1 تعريف مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة:

قدم الباحثين العديد من التعاريف لمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة لعل أهمها ما يلي: تتعلق القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) بتعظيم ثروة المالكين من خلال الحصول على عوائد أكبر تفوق تكاليف التمويل بالدين والملكية، فهي تستند أساسا إلى أن الأرباح الحقيقية لا تتحقق بمجرد دفع تكاليف المديونية بل عند حصول المستثمرين على مردود عادل من استثماراتهم، (عبد الرسول، 2018، صفحة 90) يبحث التعريف المقدم في أن مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة يسعى إلى تحقيق عائد مجزي للمساهمين داخل أي بنك يعرضهم عن الفرص البديلة المتاحة لهم.

كذلك عرف مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة على أنه المبلغ السنوي للفرق بين الربح التشغيلي بعد الضريبة وتكلفة رأس المال الإجمالية، والذي يقيس الأداء الداخلي لأنشطة البنك خلال فترة زمنية معينة. (Barbullushi, 2015, p. 02) يبحث هذا التعريف في الطريقة التي تعتمد عليها البنوك التجارية لتقدير قيمة هذا المؤشر، بالتالي تمكين البنوك من معرفة أدائها ومقارنته مع البنوك الأخرى من جهة وعلى فترات زمنية داخل نفس البنك من جهة أخرى.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة هو: "ذلك المبلغ الذي تتحصل عليه البنوك التجارية من خلال معرفة الفرق بين الربح التشغيلي بعد الضريبة وتكلفة رأس المال الإجمالية، غرضه تفسير التغير الحاصل في الأداء المالي للبنك التجاري خلال فترة زمنية معينة بغية اتخاذ قرارات صائبة تسمح بتعظيم العائد للمستثمرين وتحقيق أهداف البنك التجاري".

### 1-2 مزايا استخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في البنوك التجارية:

يوفر استخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في البنوك التجارية المزايا التالية: (مليكاوي، 2018،

الصفحات 59-60)

- **الفعالية:** يشير مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة إلى فعالية وكفاءة المدراء والبنوك، فالهدف الأساسي من استخدام EVA هو أنها تؤدي بالبنك إلى تحقيق المزيد من الفعالية المالية برأس مال أقل من الضروري، والفعالية ليست هي الشاغل الأول لهذا المعيار، لكنها يمكن أن تظهر ما مقدار القيمة المحققة ومقدار رأس المال المستخدم لتحقيقها، فهذه الطريقة يمكن أن نحكم على الفعالية؛

- **حوافز المدير:** إن الفعالية الناجمة عن تطبيق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة تعزز السبب الرئيسي لإحلاله بدلا من معدل العائد على حقوق الملكية، فحسب "ستيوارت" EVA يمكن أن يوفر حافزا أكبر للأداء المالي، كما تشير كذلك بأنها أفضل من المكافآت المالية الضرورية للحصول على الأداء المالي الممتاز من المدراء،

كما يقترح "ستيوارت" أيضا أن يعتمد البنك في الحوافز المقدمة للمدراء على نسبة من القيمة الاقتصادية المضافة، وبالتالي يصبح هدف ودافع للمدراء لجعله أكبر ربحية وكفاءة؛

– قابلية التطبيق: هناك ميزة أخرى متعلقة بالقيمة الاقتصادية المضافة وهي قابلية تطبيقها في الواقع، فأبسط صورها تتطلب استعمال اثنين فقط من الكشوفات المالية هما الميزانية العمومية وكشف الدخل، فهي تسمح بتطبيقها في الواقع على أي بنك باستخدام الكشوفات المالية الدقيقة؛

– التخلص من فوضى تعدد الأهداف: إذ أن معظم البنوك التجارية تستخدم منظومة من المقاييس للتعبير عن أهدافها، وعليه فإن الخطط الإستراتيجية للبنك تكون مبنية عادة على النمو والزيادة في الإيرادات، أو على أساس إجمالي الهامش أو التدفق النقدي أو على أساس معدل العائد على الاستثمار.

فنتيجة تعدد الأهداف والمعايير المتضاربة ينتج تفكك وانحلال في عملية التخطيط واتخاذ القرار، لذلك فإن مهمة EVA إزالة هذه الفوضى عن طريق استخدامها كمقياس مالي شامل يوجه عملية اتخاذ القرارات نحو تركيز واحد هو كيفية تطوير القيمة الاقتصادية المضافة من خلال كونها نظام الإدارة المالية الوحيد الذي ينتج لغة مشتركة بين الموظفين عبر كافة المستويات، الوظائف التشغيلية والرقابة المشتركة.

**3-1 طرق قياس مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة:**

لقياس مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة داخل البنوك التجارية يتم الاعتماد طريقتين أساسيتين هما:

– الطريقة الأولى: فيها يتم الاعتماد على الفرق بين صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب (NOPAT) وتكلفة رأس المال (WACC) مضروبة في رأس المال المستثمر (CI)؛ (Marius, 2017, p. 169)

$$EVA = NOPAT - (WACC * CI)$$

– الطريقة الثانية: من خلالها يتم تحديد الفرق بين العائد على رأس المال المستثمر (ROIC) ومعدل تكلفة رأس المال (CMPC) مضروبا في رأس المال المستثمر (CI). (زرقون، 2014، صفحة 37)

$$EVA = (ROIC - CMPC) * CI$$

النتائج المحصل عليها من عناصر المعادلة الخاصة بحساب مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة يمكن بواسطتها التنبؤ أو معرفة الأداء المالي للبنك وفق ثلاث حالات أساسية تتمثل في: (دقاق، 2017، صفحة 65)

الحالة الأولى لما  $EVA > 0$  تعني أن البنك التجاري يحقق من خلال أنشطته ربحا يفوق تكلفة رأس المال، بالتالي تعظيم القيمة التي تتحقق للمساهمين، بحيث أن القيمة الإيجابية لمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة تُظهر فعالية البنك في استخدام الموارد المالية من خلال بلوغ الأهداف بأقل التكاليف؛

الحالة الثانية لما  $EVA = 0$  تعني أن أرباح البنك التجاري متساوية تماما لتكلفة رأس المال، أي أن البنك التجاري بقي عند نفس القيمة عند بداية الاستثمار، هذا يعتبر مقبول لتغطية تكلفة رأس المال الممتلك أو المقترض، حيث أن المساهمين قاموا بتغطية استثماراتهم وتعويض المخاطر المفترضة؛

الحالة الثالثة لما  $EVA < 0$  يُقصد بها أن تكلفة رأس المال تفوق حجم الأرباح المحققة داخل البنك التجاري، أي أن المستثمرين كان بإمكانهم الحصول على أرباح أفضل في استثمارات أخرى بنفس درجة المخاطرة، بحيث أن سلبية مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة تظهر أن الأنشطة المتعلقة بإنجاز الأهداف المالية داخل البنك التجاري ليست بالشكل المطلوب.

## 2- الجانب التطبيقي لقياس الأداء المالي للبنوك التجارية الخليجية باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة:

يعتبر مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة من بين أهم المؤشرات الحديثة لقياس وتحليل الأداء المالي التي طُرحت في نظرية الإدارة المالية المعاصرة، وأعطت صيغة شاملة لمفهوم خلق القيمة من خلال سعها إلى تحقيق عدة أهداف على رأسها تعظيم ثروة الملاك، لذلك يتناول الجانب التطبيقي لقياس الأداء المالي في البنوك التجارية الخليجية المختارة التي تتمثل أساساً في البنوك التجارية العمانية، البنوك التجارية القطرية والبنوك التجارية الكويتية باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة خلال الفترة 2011-2019.

### 1-2 قياس مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك العمانية:

تم اختيار عينة من البنوك التجارية العمانية من أجل قياس وتحليل أدائها المالي لعل أهم هذه البنوك بنك عمان العربي (العربي، 2011-2019)، بنك عمان الوطني (الوطني، 2011-2019) وبنك مسقط (مسقط، 2011-2019).

#### - بنك عمان العربي:

يبين الجدول أدناه أن بنك عمان العربي استطاع خلق قيمة تكمن المستثمرين من الحصول على عائد عادل من استثماراتهم لأن مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة كان موجبا طيلة فترة الدراسة بالرغم من الانخفاض الطفيف سنة 2016.

الجدول رقم (01): نتائج قياس مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة لبنك عمان العربي خلال الفترة

(2011-2019)/الوحدة: مليون ر.ع

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
بنك عمان العربي	48104	52869	55501	57456	63918	62519	64992	74497.4	79017.7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Excel.

يمكن إرجاع النتائج المحققة لعدة الأسباب لعل أهمها تسجيل سنة 2011 تحسناً في أرباح التشغيل وانخفاض في خسائر الائتمان مقارنة بـ 2010، كما عرفت الإيرادات التشغيلية والأرباح الصافية زيادة نتيجة زيادة الدخل المتأتي من أنشطة التمويل التجاري سنة 2015، حيث قدرت الأرباح الصافية بـ 29,01 مليون

ر.ع مقارنة بـ 28,40 مليون ر.ع سنة 2014، ارتفاع صافي إيرادات الفوائد بنسبة 12% حيث بلغت 49,13 مليون ر.ع سنة 2015، وبنسبة 4% لتصل إلى 50,9 مليون ر.ع سنة 2016، هذا وأن ارتفاع مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة قد يكون راجعا إلى تبني البنك لاستثمارات جديدة كالعديد من العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية؛

إلا أن الانخفاض الطفيف الملاحظ سنة 2016 فقد يعود إلى استثمار البنك في أدوات مالية عالية السيولة ما يؤثر سلبا على ربحية البنك وبالتالي عوائد المساهمين، ليعمل البنك في باقي السنوات على الرفع من مؤشر EVA ذلك لرغبة المساهمين في تحسين عمل البنك والرفع من مستوى أدائه، حيث تم الرفع من أموال المساهمين واتخاذ سياسات ملائمة لإدارة المخاطر بتشكيل احتياطي خاص لمواجهة أي تغير في الديون المعاد هيكلتها.

#### – بنك عمان الوطني:

بعد حساب مؤشر القيمة الاقتصادية لبنك عمان الوطني يمكن لنا القول بأن البنك عمل على تحقيق قيم موجبة طوال فترة الدراسة للمؤشر المدروس، حسب ما يبينه الجدول أدناه:

الجدول رقم (02): نتائج قياس مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة لبنك عمان الوطني خلال الفترة (2011-2019)

(2019)/الوحدة: مليون ر.ع

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
بنك عمان الوطني	80020	85698	90548,9	91367	112328	118408	111046	109660.7	109092.9

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Excel.

إلا أنه بالرغم من القيمة الإيجابية لمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة إلا أنه عرف انخفاضا طفيفا خلال السنوات 2017، 2018 و2019 لعل ذلك يعود إلى ارتفاع تكاليف التمويل بشكل طفيف، وعن الارتفاع المسجل لباقي السنوات التي واجه فيها البنك ارتفاع تكلفة التمويل فتم التصدي لها من خلال الاعتماد على مزيج من أدوات الدين منخفضة التكلفة لإدارة تكاليف التمويل ما ينجم عنه خفض تكلفة رأس مال البنك وأيضا عمله على التسويق لمنتجات بنكية جديدة خاصة ما تعلق بالمنتجات الإسلامية الذي أثر إيجابا على زيادة الربحية خاصة سنة 2013 أين ارتفعت الربحية إلى 90548,9 مليون ر.ع وانخفضت التكلفة إلى 902 مليون ر.ع، كما أن البنك يعمل على مشاركة مساهميه النجاح الذي يحققه على شكل توزيعات جيدة من الأرباح النقدية والأسهم الأمر الذي ينعكس إيجابا على القيمة.

#### – بنك مسقط:

عمل بنك مسقط على زيادة الربحية الحقيقية داخل البنك خلال فترة الدراسة نظرا للارتفاع المستمر في مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة أثناء فترة الدراسة حسب ما هو مبين في الجدول أدناه.

**الجدول رقم (03): نتائج قياس مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة لبنك مسقط خلال الفترة (2011-2011)**

(2019)/ الوحدة: مليون ر.ع

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
بنك مسقط	258927	284860	299289	336740	346908	364171	368565	379725.6	401345.3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Excel.

حيث أن بنك مسقط يولي أهمية كبيرة لمختلف مساهميه الكبار منهم والصغار من خلال إعطائهم الفرصة لإبداء آرائهم حول السياسات المنتهجة من البنك والتأكد من أن قرارات مجلس الإدارة تتلاءم مع مصالح المساهمين، هذا وأن بنك مسقط يدير ما يقارب 95% من إجمالي حقوق المساهمين داخل القطاع البنكي العماني، زيادة على ذلك النتائج الإيجابية التي تحققت على مستوى الإيرادات التشغيلية فعلى سبيل المثال سنة 2013 حققت إيرادات بلغت 162,3 مليون ر.ع، ومواجهة البنك أي انخفاض فيها أو عدم تحقيق المبالغ التي خطط لها البنك بتدنية تكلفة رأس المال وهذا كله رغبة منه لتحقيق مصالح المساهمين.

**2-2 قياس مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك القطرية:**

سنتناول نتائج قياس مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة لعينة من البنوك القطرية المتمثلة في البنك التجاري القطري (التجاري، 2011-2019)، بنك الدوحة القطري (الدوحة، 2011-2019) وبنك الريان (الريان، 2011-2019):

**– البنك التجاري القطري:**

النتائج الموضحة في الجدول أدناه تبين أن البنك التجاري القطري قام بتحقيق قيمة موجبة لمساهميهم طوال فترة الدراسة نتيجة مجموعة من العوامل والسياسات التي يقوم بإتباعها والتي كانت في محفزة لزيادة أدائه المالي.

**الجدول رقم (04): نتائج قياس مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة للبنك التجاري القطري خلال الفترة**

(2011-2019)/ الوحدة: مليون ر.ع

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
البنك التجاري القطري	2925620	2489679	2513608	2553659	2724455	2513020	2526465	2696214.6	3371922

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Excel.

من بين هذه العوامل نذكر ارتفاع صافي الإيرادات التشغيلية نتيجة السياسات المعتمدة من قبل البنك للرفع منها، حيث سجلت قيمة 3,94 مليار ر.ع سنة 2015 بعدما كانت 1,4 مليار ر.ع سنة 2011، وارتفعت بنسبة 13,6% سنة 2014 لتصل إلى 3,90 مليار ر.ع مقارنة بـ 3,43 مليار ر.ع في 2013، أي

بنسبة 15% مقارنة بـ 2012 أين كانت 2,98 مليار. ر.ق. وبـ 4% مقارنة بسنة 2011 أين كانت 2,86 مليار ريال قطري، ما يلاحظ أيضا أن المصاريف التشغيلية للبنك كانت مرتفعة عام 2013 فوصلت إلى 1,4 مليار ر.ق. مقارنة بـ 1,028 مليار ر.ق. سنة 2012 إلا أن الزيادة في صافي الإيرادات كان أكبر من المصاريف، بالتالي الأثر الإيجابي على مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، كما شهدت المصاريف التشغيلية انخفاضا بـ 19% لتصل إلى 1,32 مليون ر.ق. بعدما كانت 1,636 مليون ر.ق. سنة 2016 نتيجة انخفاض التكاليف الخاصة بالموظفين والمصاريف الإدارية بالرغم من انخفاض أسعار النفط نتيجة الحصار الاقتصادي، كذلك ارتفعت الأرباح العائدة للمساهمين للسنتين 2018 و 2019 نتيجة ارتفاع العائد على السهم الواحد وانخفاض تكلفة رأس المال.

إلا أن البنك شهد انخفاضا في قيمة هذا المؤشر خلال سنة 2012 و 2016، لعل هذا يعود لزيادة تكلفة التمويل، فخلال سنة 2012 حصل على قرض جديد لأجل محدد بقيمة 455 مليون دولار أمريكي وعمل على إصدار سندات دين ذات أسعار ثابتة بقيمة 500 مليون دولار أمريكي الأمر الذي أثر سلبا على قيمة هذا المؤشر، وعن تدني مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة لسنة 2016 فقد يكون راجع لانخفاض الأرباح التشغيلية مقابل تكلفة التمويل، ارتفاع نسبة القروض المتعثرة وانخفاض صافي إيرادات الفوائد بنسبة 0,2%.

#### بنك الدوحة القطري:

النتائج المبينة في الجدول أدناه تبين أن مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة عرف تذبذبا خلال فترة الدراسة بمعنى أن إنشاء القيمة داخل هذا البنك كان في تذبذب.

الجدول رقم (05): نتائج قياس مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة لبنك الدوحة القطري خلال الفترة

(2019-2011)/ الوحدة: مليون ر.ق.

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
بنك الدوحة القطري	2367148	2082088	2235342	2480222	2478626	2374103	2599319	2373228.9	2572483.5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Excel.

يمكن إرجاع هذا التذبذب لعدة أسباب منها انخفاض EVA للسنوات 2012، 2016 و 2018 حيث أن البنك سجل زيادة في رأس مال بنسبة 50% ما أثر على الأرباح الممنوحة للمساهمين سنة 2012، انخفاض الأرباح المحققة سنة 2016 أين كانت 1,054 مليون ر.ق. مقابل 1,345 مليون ر.ق. سنة 2015، بالتالي انخفاض مقدار الأموال الممنوحة للمساهمين إضافة إلى ارتفاع الديون (تكلفة التمويل) التي تعود لزيادة إصدار البنك لأدوات الدين مجملها 2 مليار ر.ق.، كذلك عمل البنك على تحقيق إستراتيجية البنك المتعلقة بإدارة المخاطر وتحسين مستوى الأداء من خلال استقطاب الخبرات والكفاءات العالية وتحسين مستوى

قنوات توصيل الخدمات، وبخصوص الانخفاض سنة 2018 فراجع لارتفاع مصروفات التشغيل بشكل يفوق صافي إيرادات التشغيل ما انعكس سلباً على صافي الأرباح المحققة سنة 2018.

– بنك الريان القطري:

عرف بنك الريان القطري تزايداً مستمراً في مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة بحسب النتائج المبينة في الجدول الأسفل.

**الجدول رقم (06):** نتائج قياس مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة لبنك الريان القطري خلال الفترة

(2011-2019)/ الوحدة: مليون ر.ق.

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
بنك الريان القطري	2079417	2232705	2397056	2753911	2982898	3350551	3888567	4386844.2	4698871.5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Excel.

بتحليل نتائج المبينة في الجدول يمكن القول بأن هذا البنك تمكن من زيادة القيمة المحققة لمساهميهِ، ذلك لأن البنك عمل على تخفيض تكاليف التمويل بالنسبة للسنوات 2012، 2013 و2014 وزيادة الاحتياطي القانوني بـ20% عوضاً عن 10% كما هو محدد من قبل البنك المركزي، وفي سنة 2016 بالرغم من ارتفاع تكاليف التمويل نظراً للظروف الاقتصادية المحيطة من جراء انخفاض أسعار البترول وشح السيولة التي أدت إلى ارتفاع تكلفة الودائع ومصادر التمويل الأخرى التي بلغت في مجملها 67,635 مليون ر.ق، تولدت للبنك EVA موجبة لأن بنك الريان عمل على تعزيز القيمة المضافة للمساهمين وزيادة مقدار التوزيعات النقدية لهم، هذا بعد أن حصل على موافقة بنك قطر المركزي، وكما ارتفعت نسبة العائد على حقوق المساهمين إلى 16,77% وحققت أعلى نسبة كفاءة تشغيل بـ18,9%، كذلك ارتفعت الإيرادات التشغيلية من مختلف الأنشطة للسنتين 2018 و2019 وارتفع الدعم المقدم للمساهمين من قبل البنك.

**3-2** قياس مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك الكويتية:

لقياس الأداء المالي للبنوك الكويتية باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة تم اختيار عينة من البنوك التجارية لعل أهمها البنك الأهلي الكويتي (الأهلي، 2011-2019)، بنك البرقان الكويتي (البرقان، 2011-2019) والبنك التجاري الكويتي (التجاري الكويتي، 2011-2019).

– البنك الأهلي الكويتي:

نتج عن إتباع البنك لاستراتيجيات مساعدة على الرفع من مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة تحقيق نتائج إيجابية، لعل ذلك راجع لإتباع البنك لسياسات مناسبة تساهم في الرفع من أداءه المالي.

**الجدول رقم (07): نتائج قياس مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة للبنك الأهلي الكويتي خلال الفترة (2011-2019)/الوحدة: مليون د.ك**

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
البنك الأهلي الكويتي	58145	77271	83727	84020	99839	115544	125553	151852.9	155173

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Excel.

كما ساهمت العديد من العوامل في زيادة هذا المؤشر، من بينها زيادة الأرباح التشغيلية التي ارتفعت إلى 86,4 مليون د.ك سنة 2012 بعدما كانت 79,6 مليون د.ك سنة 2011، كما ارتفعت عام 2017 إلى 87,8 مليون د.ك مسجلة نمو بـ 9,4%، بالإضافة إلى وضع سياسة لإدارة تكاليف التمويل ضمن أولوياته وإستراتيجية إدارة سعر الفائدة من خلال الحصول على تمويل أكثر بتكلفة قليلة، كما تلقى هذا البنك دعم من قبل الحكومة الكويتية الأمر الذي ساعده في إدارة التكاليف خاصة وأنه خفض من نسبة القروض غير المنتظمة وبالتالي التخفيض من حجم المخصصات أي الأثر الايجابي المنعكس على التكاليف بالإضافة إلى عمله على تحسين الكفاءة التشغيلية داخل البنك.

**- بنك البرقان الكويتي:**

بملاحظة الجدول المبين أدناه نستطيع القول بأن إنشاء القيمة للمساهمين داخل بنك البرقان الكويتي عرف تذبذبا خلال فترة الدراسة.

**الجدول رقم (08): نتائج قياس مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة لبنك البرقان الكويتي خلال الفترة (2011-2019)/الوحدة: مليون د.ك**

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
بنك البرقان الكويتي	32308	76967	176100	172241	182840	144809	174840	238742.1	223335

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Excel.

ففي السنوات 2011، 2012، 2013، 2015، 2018 ارتفع مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة نتيجة سيطرة البنك على تكاليف الائتمان حيث انخفضت من 71,8 مليون د.ك سنة 2010 إلى 29,1 مليون د.ك سنة 2011 ما يؤدي إلى التقليل من حجم المخصصات، كذلك الأرباح المحققة للمساهمين زادت بـ 10 أضعاف فبعدما كانت ربحية السهم 3,4 فلس عام 2010 بلغت 35,3 فلس عام 2011. وفي السنة الموالية ارتفع العائد المحقق للمساهمين بنسبة 20,2% وسُجِّل كأعلى نسبة في الكويت، قد تعود أيضا هذه النتائج الإيجابية لزيادة الحصة السوقية للبنك وانخفاض القروض غير المنتظمة ونظراً لتنوع مصادر الدخل ارتفعت الأرباح التشغيلية إلى 141 مليون د.ك بنسبة نمو قدرها 18,3% في المقابل انخفضت النفقات التشغيلية بـ 4% سنة 2017 لتحسن الكفاءة التشغيلية داخل البنك، هذا وتحسنت جودة موجودات البنك

وتراجعت القروض المتعثرة بنسبة 155%، ارتفعت استثمارات البنك وزاد رأس ماله والمكافئات الممنوحة للمساهمين سنة 2018 وما دعم هذا كله صلابة استراتيجيات البنك الموسوعة، إلا أن الانخفاض الطفيف المسجل في السنوات 2014، 2016 و2019 فقد يرجع إلى زيادة حجم المخصصات نتيجة القروض الضخمة المقدمة خلال سنة 2014، وفيما يخص عام 2016 قام البنك بإصدار سندات دين غير مضمونة وزاد من التسهيلات الائتمانية المقدمة للعملاء بنسبة 7%، وعن الانخفاض الطفيف المسجل في سنة 2019 فيعود إلى انخفاض في قيمة الأرباح المقدمة للمساهمين خلال هذه السنة.

#### – البنك التجاري الكويتي:

بالرغم من أن البنك التجاري الكويتي يهدف من خلال سياساته إلى تعظيم العائد للمستثمرين، إلا أن مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة حقق نتيجة سلبية خلال العام الأول من الدراسة نتيجة ارتفاع تكلفة التمويل وتوصية البنك بعدم توزيع الأرباح على المساهمين خلال هذا العام، فتم تحويل هذه الأرباح إلى مخصصات نتيجة الظروف الاقتصادية السائدة، هذا وبين الجدول المبين في الأسفل قيم مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة طوال فترة الدراسة.

الجدول رقم (09): نتائج قياس مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة للبنك التجاري الكويتي خلال الفترة

(2011-2019)/الوحدة: مليون د.ك

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
البنك التجاري الكويتي	-3198	58011	78762	83936	85244	85891	98639	135834.3	142817.4

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Excel.

بحسب نتائج الجدول أعلاه تولدت للبنك زيادة في الثروة المحققة للمساهمين بداية من سنة 2012، نتيجة عمله على إتباع إستراتيجية تحسين جودة موجودات محفظة البنك والتخلص من القروض غير المنتظمة الأمر الذي ساهم في سيطرة البنك على المخصصات أي التحكم في التكاليف (2013-2015)، كما أن الدعم الحكومي أعان البنك على اقتناص الفرص الاستثمارية إلى جانب تطوير المنتجات التي يقدمها ما انعكس إيجاباً على إيراداته، هذا وقد شهد نموًا في حقوق المساهمين بـ 7,6%، فبعدما كانت 580 مليون د.ك في 2016 أصبحت 625 مليون د.ك في سنة 2017، كما استطاع البنك أن يحافظ على أدنى نسبة تكاليف إلى الإيرادات بين البنوك الكويتية التي لم تتجاوز 30,8% سنة 2017، ارتفاع الأرباح الخاصة بمساهمين البنك سنتي 2018 و2019، زيادة الإيرادات التشغيلية بالإضافة إلى عدم تشكيل احتياطي عام خلال هاتين السنتين.

الخلاصة:

في نهاية هذه الدراسة التي هدفت إلى قياس وتحليل الأداء المالي للبنوك التجارية الخليجية باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة كأحد المؤشرات الحديثة التي تستخدم في مجال تقدير وتفسير الأداء المالي للبنوك التجارية، وبعد تناول التأسيس النظري لهذا المؤشر ومحاولة استخدامه لمعرفة الأداء المالي لعينة من البنوك التجارية الخليجية، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها ما يلي:

- يحقق اعتماد مؤشر القيمة الاقتصادية في البنوك التجارية العديد من المزايا لهذه الأخيرة لعل أهمها تحقيق المزيد من الفعالية المالية برأس مال أقل من الضروري، تعظيم الربحية والكفاءة للبنك زيادة على أن هذا المؤشر يعمل على إزالة فوضى تعدد الأهداف والمعايير عن طريق استخدامه كمقياس مالي شامل يوجه في عمله للمساعدة على اتخاذ القرارات المصيرية داخل البنك؛

- يُعد تحقيق البنوك التجارية الخليجية لقيمة اقتصادية مضافة موجبة لأغلب سنوات الدراسة دليل على فعالية البنك في استخدام الموارد المالية من خلال بلوغ الأهداف بأقل التكاليف ومنه التمتع بأداء مالي جيد؛

- يُعد مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مقياس جيد كونه يُراعي تكاليف رأس المال بشقيه المملوك والمقترض، يسمح بإظهار قدرة البنك على تعظيم العوائد ومن ثم تحقيق وتعظيم القيمة للمساهمين، إضافة إلى أنه يُساعد في تجاوز تعارض الأهداف مختلف الأطراف ذات المصلحة مع البنك؛

- نظرا لأن مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة يقيس الأداء المالي لأنشطة البنك خلال فترة زمنية معينة، بغرض تعظيم ثروة المالكين من خلال الحصول على عوائد أكبر تفوق تكاليف التمويل بالدين والملكية أو بغية الحصول على مردود عادل من استثماراتهم، يتم الاعتماد على كل من صافي الربح التشغيلي وتكلفة رأس المال في تقدير القيمة الاقتصادية المضافة، الأمر الذي يدفعنا لقبول الفرضية الثانية التي تنص على أن تكلفة رأس المال وصافي الأرباح التشغيلية يعتبران العناصر الرئيسية التي لا بد لأي بنك تجاري مراعاتها وتحديدها لحساب مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، فتواجد هذين العنصرين يعكس المفهوم الأساسي لمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة والغاية من اعتماده في البنوك التجارية؛

- قياس الأداء المالي باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة يسمح بإجراء التعديلات على بيانات القوائم المالية للبنوك التجارية ما يساعد على تحويل المعلومات المحاسبية إلى حقائق اقتصادية يُمكن فهمها جيدا من قبل المديرين غير الماليين من أجل اتخاذ القرارات بطريقة جيدة.

الاقتراحات:

بناء على ما تم تقديمه يمكن لنا الخروج ببعض الاقتراحات التي من شأنها أن تساهم في دعم موضوع قياس الأداء المالي للبنوك التجارية، من بينها:

- ضرورة إدراج مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة إلى جانب المؤشرات التقليدية عند قياس الأداء المالي للبنوك التجارية وفي التقارير السنوية لها؛

- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات التطبيقية التي تكشف مدى فاعلية مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في قياس الأداء المالي خلال فترات زمنية أطول وفي ظل ظروف طبيعية ومستقرة؛
- ضرورة تطبيق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة بشكل تدريجي وتدريب الموظفين على فهمه والعمل به من أعلى الهيكل التنظيمي في البنك نزولا عبر المستويات الإدارية المختلفة ووصولاً إلى العاملين في المستويات الدنيا في البنك؛
- استخدام النتائج الايجابية المحققة من حساب مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة كأحد نقاط القوة التي تدعم البنك من أجل جذب مستثمرين جدد وتمكنه من مواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها.

#### قائمة المصادر والمراجع

##### ➤ الكتب:

1. مليكاوي مولود، (2018)، "الإستراتيجية والتسيير المالي"، الطبعة الأولى، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر.

##### ➤ الرسائل الجامعية:

2. دفاق فهد أحلام، (2017)، "تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية باستخدام نموذج القيمة الاقتصادية المضافة"، مذكرة ماجستير، قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة حماه، سوريا.

##### ➤ المقالات في مجلة علمية:

3. بوخلخال خالد سيف الإسلام، بن ثابت علاء، (2021)، "قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة والتقليدية ودراسة فعاليتها في خلق القيمة: دراسة حالة مجمع صيدال خلال الفترة 2009-2019"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 01، جامعة عمارثليجي-الأغواط-، ص 143-160، الجزائر.

4. حجاج نفيسة، حجاج صليحة، زرقون محمد، (2018)، "دراسة قدرة المؤشرات التقليدية والحديثة في تفسير عوائد الأسهم" دراسة حالة الشركات المدرجة في بورصة قطر للفترة 2010-2015"، مجلة الامتياز لبحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد 02، العدد 03، جامعة عمارثليجي-الأغواط-، ص 214-231، الجزائر.

5. الخفاجي علي جبران، عبد الرسول هند ضياء، (2018)، "تأثير كلفة الوكالة على القيمة الاقتصادية المضافة-دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية 2013/2016"، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد 07، العدد 25، جامعة كربلاء، ص 85-104، العراق.

6. زرقون عمر الفاروق، زرقون محمد، (2014)، "فاعلية مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في قياس الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية مقارنة بالمؤشرات التقليدية-دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (ENCP) للفترة 2009-2012"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 05، العدد 02، جامعة عمارثليجي-الأغواط، ص 29-57، الجزائر.

➤ المواقع الالكترونية:

7. البنك الأهلي الكويتي، (2011-2019)، التقارير السنوية للبنك، تم الاطلاع عليها يوم 2021/04/22، على الساعة 09:00، متاحة على الموقع <https://abk.eahli.com/abk>.

8. بنك البرقان الكويتي، (2011-2019)، التقارير السنوية للبنك، تم الاطلاع عليها يوم 2021/04/25، على الساعة 11:30، متاحة على الموقع الرسمي <http://www.burgan.com>.

9. البنك التجاري القطري، (2011-2019)، التقارير السنوية للبنك، تم الاطلاع عليها يوم 2021/04/16، على الساعة 10:00، متاحة على الموقع <http://www.cbq.qa>.

10. البنك التجاري الكويتي، (2011-2019)، التقارير السنوية للبنك، تم الاطلاع عليها يوم 2021/04/26، على الساعة 13:15، متاحة على الموقع <http://www.cbk.gov>.

11. بنك الدوحة القطري، (2011-2019)، التقارير السنوية للبنك، تم الاطلاع عليها يوم 2021/04/18، على الساعة 15:00، متاحة على الموقع الرسمي <http://dohabank.qa>.

12. بنك الريان القطري، (2011-2019)، التقارير السنوية للبنك، تم الاطلاع عليها يوم 2021/04/20، على الساعة 12:15، متاحة على الموقع الرسمي <http://www.alrayan.com>.

13. بنك عمان العربي، (2011-2019)، التقارير السنوية للبنك، تم الإطلاع عليها يوم 2021/04/10، على الساعة 11:00، متاحة على الموقع الرسمي <http://www.oman-arabbank.com>.

14. بنك عمان الوطني، (2011-2019)، التقارير السنوية للبنك، تم الاطلاع عليها يوم 2021/04/12، على الساعة 21:00، متاحة على الموقع <https://www.nbo.om>.

15. بنك مسقط، (2011-2019)، التقارير السنوية للبنك، تم الاطلاع عليها يوم 2021/04/15، على الساعة 16:00، متاحة على الموقع <https://www.bankmuscat.com/ar>.

➤ Articles:

16. Al-Gamaz Rawnaq Ziad, Thair Adnan Kaddumi, (2020), "Balanced Score Card Implementation and its Effect on Banks` Financial Performance", International Journal of Innovation, Creativity and Change, Volume 13, Issue 10, p 654-673, Australia.

17. Barbullushi ERJOLA, (2015), "**Implications and Application of Economic Value Added in Banking Sector in ALBANIA**", International Journal of Economics, Voll3, Issue2, University of Shkodra, p 01-15, Albania.
18. Koç Feden, (2017), "**Economic Value Added Approach in Measurement of Financial Performance: An Investigation on Economic Added Values of Holdings and Investment Companies Processed in BIST 100 in Turkey**", Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies, Volume 03, Issue 04, p 109-136, Turkey.
19. Marius DARABAN Costin, (2017), "**Economic Value Added –A General Review of the Concept**", Economic Sciences Series Volume XVII, Issue 1, Ovidius University Annals, p 168-173, Romania.
20. Prakash Pinto, (2017), "**An Evaluation of Financial Performance of Commercial Banks**", International Journal of Applied Business and Economic Research, Volume 15, Issue 22, p 605-618, India.

